

دور السياسات الاجتماعية في مكافحة التطرف الفكري وحماية المرأة من العنف

م.م. دعاء عبدالحسين رسن المشكي

كلية العلوم السياسية - الجامعة المستنصرية

Duaa.abdulhussein@uomustansiriyah.edu.iq

الملخص:

ان السياسات الاجتماعية. تلعب دوراً حيوياً في مواجهة التطرف الفكري وحماية المرأة من العنف. وترتكز هذه السياسات على تعزيز التعايش السلمي واحترام حقوق المرأة عبر مجموعة من التدابير التربوية والقانونية والتوعوية، مما يساهم في بناء مجتمع آمن ومستقر. من خلال إصلاح المناهج التعليمية، تساهم السياسات الاجتماعية في نشر قيم التسامح والتفكير النقدي، مما يساعد في الحد من انتشار الأفكار المتطرفة وتعزيز الوعي بأهمية المساواة بين الجنسين.

وعلى صعيد التشريعات، تهدف السياسات الاجتماعية إلى تطبيق قوانين صارمة لمكافحة العنف الأسري وتوفير آليات حماية فعّالة للنساء المعرضات للعنف، مما يشجع على التبليغ ويعزز من شعور النساء بالأمان. كذلك، يلعب الإعلام دوراً محورياً في نشر الوعي حول مخاطر التطرف والعنف ضد المرأة، من خلال حملات توعوية تساهم في تغيير المفاهيم التقليدية التي تركز على العنف.

وتعمل منظمات المجتمع المدني كشريك فعال في تنفيذ هذه السياسات، حيث تقدم الدعم القانوني والنفسي للنساء وتعزز من قدرتهن على المشاركة المجتمعية. تساهم هذه الجهود المتكاملة في مواجهة التحديات التي تفرضها الأفكار المتطرفة وتدعم حقوق المرأة، مما يمهد الطريق نحو مجتمع يحقق العدالة والمساواة.

الكلمات المفتاحية: السياسات الاجتماعية، مكافحة التطرف الفكري، وحماية المرأة، العنف.

Abstract:

Social policies play a crucial role in addressing ideological extremism and safeguarding women from all forms of violence. These policies focus on fostering peaceful coexistence and promoting women's rights through educational, legal, and awareness-raising measures, helping to create a safer, more stable society. By reforming educational curricula, social policies encourage tolerance and critical thinking, which reduce the spread of extremist ideas and promote gender equality.

In terms of legislation, social policies aim to enforce strict laws against domestic violence and provide effective protection mechanisms for women at risk, encouraging victims to report abuse and enhancing their sense of security. Media also plays a pivotal role in raising awareness about the dangers of extremism and



violence against women, with public campaigns that challenge traditional views often used to justify violence.

Furthermore, civil society organizations serve as key partners in implementing these policies by providing legal and psychological support for women, empowering them to participate more fully in society. Together, these combined efforts work to confront the challenges posed by extremist ideas and support women's rights, paving the way for a society that upholds justice and equality.

Keywords: social policies, combating intellectual extremism, protecting women, violence.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في توضيح دور السياسات الاجتماعية في مواجهة التطرف والعنف ضد المرأة، مما يساهم في تعزيز العدالة والمساواة وتطوير تشريعات وآليات دعم لحماية المرأة وبناء مجتمع آمن.

منهجية البحث: تعتمد منهجية البحث على المنهج الوصفي التحليلي، حيث يتم تحليل دور السياسات الاجتماعية في مكافحة التطرف وحماية المرأة من العنف من خلال دراسة القوانين والتشريعات المتعلقة بالموضوع، بالإضافة إلى استعراض جهود التوعية ودور منظمات المجتمع المدني في دعم حقوق المرأة.

فرضية البحث: تفترض الدراسة أن تعزيز السياسات الاجتماعية يساهم بشكل فعال في الحد من التطرف الفكري والعنف ضد المرأة، مما يعزز العدالة والمساواة في المجتمع.

هيكلية البحث: لقد تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة محاور فضلاً عن المقدمة والخاتمة حيث تطرقت في المحور الأول إلى مفهوم التطرف الفكري والعنف ضد المرأة، أما المحور الثاني سوف يتم التركيز دور التوعية والتعليم في مواجهة التطرف الفكري وقد تم ختام البحث بالمحور الثالث الذي كان حول تمكين المرأة للحد من العنف.

المقدمة

تواجه المجتمعات المعاصرة تحديات كبيرة تهدد استقرارها وتماسكها، ومن أبرزها ظاهرة التطرف الفكري والعنف ضد المرأة، اللتان تعدان عائقاً أمام تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية. وفي هذا السياق، تبرز السياسات الاجتماعية كأداة محورية لمعالجة هذه التحديات من خلال تعزيز المساواة والعدالة وحماية حقوق الأفراد، وخاصة النساء.

إن دور التعليم والتوعية المجتمعية يمثلان ركيزتين أساسيتين في مواجهة التطرف الفكري والعنف، حيث يساهمان في بناء وعي جماعي يرفض الأفكار المتطرفة والصور النمطية التي تبرر التمييز والعنف ضد المرأة. بالإضافة إلى ذلك، يساهم تمكين المرأة اقتصادياً في تقليل تعرضها للعنف الناتج عن التبعية الاقتصادية، مما يعزز استقلالها ويزيد من مشاركتها في المجتمع.

وان مكافحة هذه الظواهر تتطلب تعاوناً مشتركاً بين الحكومات والمؤسسات المدنية والإعلام، لضمان تنفيذ السياسات الاجتماعية بفعالية وخلق بيئة داعمة تُرسخ قيم التسامح والمساواة. من هنا، يأتي هذا البحث لسلط الضوء على دور السياسات الاجتماعية في التصدي للتطرف الفكري والعنف ضد المرأة، وبيان أثرها في بناء مجتمعات مستقرة ومستدامة.

المحور الاول مفهوم التطرف الفكري والعنف ضد المرأة: الأسباب والجذور

يُعتبر التطرف الفكري والعنف ضد المرأة من أبرز الظواهر التي تهدد استقرار المجتمعات وتماسكها. حيث يعكس كلاهما حالة من الانغلاق الفكري والتمييز القائم على النوع الاجتماعي، مما يؤدي إلى تفاقم الأزمات الاجتماعية والتنمية. في هذا المحور، سيتم تناول مفهوم التطرف الفكري والعنف ضد المرأة من منظور شامل، مع تحليل الأسباب والجذور التي تسهم في انتشارهما.

المطلب الأول: مفهوم التطرف الفكري والعنف ضد المرأة

اولا-التطرف الفكري: يعد التطرف الفكري حالة من الجمود الفكري التي تُنتج رفضاً للتنوع الديني والثقافي والاجتماعي، واعتماداً على رؤية أحادية تُقصي الآخر. ينشأ التطرف في اغلب الاحيان نتيجة للجهل، والانغلاق، أو الأيديولوجيات المتشددة التي تُرسخ قيم التمييز والصراع. (١)

حيث ان هذا النوع من التطرف يتجلى في محاولات لفرض السيطرة الفكرية بالقوة، مما يؤدي إلى زعزعة الاستقرار الاجتماعي وتدمير قيم التعايش. كما يُمثل التطرف الفكري التربة الخصبة للعنف بجميع أشكاله، إذ يوفر مبررات أيديولوجية تُسوغ الاعتداء على من يختلف في الفكر أو النهج. (٢)

ثانياً-العنف ضد المرأة: يعرف العنف ضد المرأة بأنه أي تهديد أو فعل ينتقص من حقوق المرأة أو يسبب لها أذى جسدياً، نفسياً، أو اجتماعياً. ويتخذ هذا العنف أشكالاً متعددة، منها الجسدي مثل الضرب، والنفسي مثل الإهانة، والاقتصادي مثل الحرمان من الموارد المالية. (٣)

وغالباً ما يعزز العنف ضد المرأة من خلال الأعراف الاجتماعية التي تنظر إلى المرأة على أنها أقل مكانة، مما يُسهم في تعزيز الهيمنة الذكورية والتقليل من قيمة المرأة في المجتمع. (٤)

ثالثاً-العلاقة بين التطرف الفكري والعنف ضد المرأة: ان التطرف الفكري يهيئ بيئة مثالية لتبرير العنف ضد المرأة، حيث تُعتبر الأفكار المتطرفة المرأة كياناً تابعاً يحتاج إلى السيطرة والتقييد. وتبرر هذه الأفكار ممارسة العنف للحفاظ على "النظام الاجتماعي" أو "القيم التقليدية"، مما يؤدي إلى إدامة التمييز واستمرار معاناة النساء. (٥)

لذلك التطرف الفكري والعنف ضد المرأة هما ظاهرتان متداخلتان تُغذيهما الأيديولوجيات المتشددة والصور النمطية الاجتماعية.

المطلب الثاني: أسباب انتشار التطرف الفكري والعنف ضد المرأة

١. الأسباب الاجتماعية والثقافية وتمثل:

- الجهل والامية: ان ضعف التعليم يزيد من احتمالية تبني الأفكار المتطرفة. حيث نجد ان الأفراد غير المتعلمين غالبًا ما يكونون أكثر عرضة لتقبل الأفكار التي تبرر العنف والتمييز. (٦)

- التقاليد السلبية: ان العادات التقليدية تقيد دور المرأة في العمل، مما يبرر استخدام العنف كوسيلة للسيطرة عليها. (٧)

٢. الأسباب الاقتصادية حيث تشمل:

- الفقر والبطالة: ان الفقر له دور كبير في تعزيز التبعية الاقتصادية للمرأة، مما يجعلها أكثر عرضة للعنف والاستغلال. كما أن البطالة تُوفر بيئة خصبة لنفسي التطرف الفكري، حيث يُستخدم العنف كوسيلة للتفيس عن الإحباط الاجتماعي. (٨)

- غياب العدالة الاقتصادية: ان عدم تكافؤ الفرص بين الجنسين يُعزز الشعور بالظلم والتمييز لدى النساء. (٩)

٣. الأسباب السياسية والتشريعية والتي بدورها تشمل:

- ضعف التشريعات: ان غياب قوانين رادعة تُعاقب على العنف ضد المرأة يُشجع على استمرار هذه الظاهرة.

- غياب الاستقرار السياسي: نجد ان تفاقم النزاعات والصراعات تُنتج بيئة مضطربة تُستغل لنشر الفكر المتطرف. (١٠)

٤. التأثير الإعلامي والتكنولوجي

- الإعلام المنحاز: تُسهّم وسائل الإعلام التي تُروج للصور النمطية في تعزيز الفجوة بين الجنسين، مما يُبرر العنف ويكرس الأدوار التقليدية. (١١)

- الإنترنت والتطرف الرقمي: المنصات الرقمية تستخدم لنشر الفكر المتطرف واستهداف النساء من خلال الحملات العدائية أو التلاعب النفسي. (١٢)

نستنتج من مما سبق إن مواجهة التطرف الفكري والعنف ضد المرأة تتطلب معالجة شاملة تبدأ بفهم المفاهيم والأسباب المؤدية إليهما. التعليم، التوعية، وتطوير التشريعات الحامية للمرأة تُعد أدوات أساسية في هذه المواجهة. كما أن تعزيز الحوار المجتمعي ونشر قيم التسامح والمساواة يُسهم في بناء مجتمع مستقر وعادل يُناهض جميع أشكال التطرف والعنف ضد المرأة.

المحور الثاني (دور التوعية والتعليم في مواجهة التطرف الفكري)

ويمكن تقسيم هذا المحور الى مطلبين رئيسيين:

المطلب الأول: أهمية التعليم في تعزيز قيم التسامح ونبذ التطرف

يعد التعليم الركيزة الأساسية في بناء المجتمعات المتسامكة والمستقرة، ويشكل وسيلة فعالة لمواجهة الأفكار المتطرفة التي تهدد الأمن والسلم الاجتماعي. من خلال التعليم، يمكن غرس قيم التسامح والاعتدال في نفوس الأفراد منذ المراحل الأولى، ما ينعكس إيجاباً على طريقة تفكيرهم وتعاملهم مع القضايا الاجتماعية والسياسية. (١٣)

حيث يندرج التعليم في أهميته من خلال:

١. أهمية المناهج الدراسية في تعزيز التسامح: تعد المناهج الدراسية ذات دوراً حيوياً في تشكيل وعي الأفراد تجاه الآخرين والمجتمع. ويمكن تصميم المناهج بحيث تركز على إبراز أهمية التنوع الثقافي والتعايش بين مختلف الفئات المجتمعية. على سبيل المثال، تدريس قصص عن التعاون والتعايش بين الشعوب المختلفة في التاريخ يُعزز من فهم الطلاب لأهمية الوحدة والتسامح. كما أن تعليم مفاهيم حقوق الإنسان، والديمقراطية، والمساواة بين الجنسين يساعد في بناء وعي قوي ضد التمييز والكرهية. (١٤)

٢. دور المعلم في ترسيخ قيم التسامح: يعد المعلمون الركيزة العملية التعليمية، ودورهم يتجاوز مجرد نقل المعرفة إلى غرس القيم الإيجابية. يمكن للمعلم أن يكون قدوة لطلابه من خلال سلوكه اليومي، فيعكس احترام الآخر، ويشجع النقاش المفتوح، ويحفز الطلاب على التعبير عن آرائهم بحرية واحترام. كما أن المعلم يُسهم في مواجهة السلوكيات السلبية مثل التتمر أو العنصرية داخل المدرسة، مما يُعزز بيئة تعليمية صحية وشاملة. (١٥)

٣. التعليم أداة لبناء المناعة الفكرية: ان للتعليم دوراً مهماً في بناء مناعة فكرية لدى الأفراد ضد الخطابات المتطرفة. من خلال تشجيع التفكير النقدي، حيث يُصبح الطلاب قادرين على تحليل المعلومات التي يتلقونها، وتمييز الصحيح منها عن الخطأ. على سبيل المثال، إدخال أساليب تعليمية تعتمد على النقاش والتحليل بدلاً من التلقين يطور من قدرة الطلاب على التعامل مع المحتوى الإعلامي والدعوات المتطرفة التي قد تواجههم. (١٦)

٤. التعليم والحد من الفقر والتمييز: نجد دائماً ان البيئة الاجتماعية والاقتصادية غير المستقرة أرضاً خصبة للتطرف. وبذلك ان التعليم يلعب دوراً أساسياً في تقليل الفقر والحد من التفاوت الاجتماعي، حيث يمنح الأفراد فرصاً متساوية لتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية. كما يُساعد في القضاء على التمييز من خلال تعزيز ثقافة المساواة وتمكين الفئات المهمشة، مما يحد من الشعور بالظلم الذي يُستغل غالباً في نشر الفكر المتطرف. (١٧)

٥. **التعليم والتكنولوجيا: توسيع نطاق التأثير:** يبرز دور التكنولوجيا لكونها أداة فعالة لتعزيز التعليم القائم على التسامح. وإن استخدام منصات التعليم الإلكترونية لتوفير محتوى يركز على التسامح والتعايش يُمكن أن يصل إلى شرائح أكبر من المجتمع، خاصة في المناطق النائية. علاوة على ذلك، يمكن استخدام الألعاب التعليمية والمحتوى التفاعلي لجعل تعليم هذه القيم أكثر جاذبية وفعالية. (١٨)

من خلال ما تقدم نجد إن التعليم ليس مجرد وسيلة لنقل المعرفة، بل هو قوة دافعة لبناء مجتمعات أكثر تسامحاً واستقراراً. عبر تطوير المناهج الدراسية، وتمكين المعلمين، واستخدام أساليب تعليمية حديثة، يمكن للتعليم أن يكون خط الدفاع الأول ضد التطرف الفكري، مما يُساهم في بناء جيل واعٍ وقادر على مواجهة التحديات وتحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الثاني (دور التوعية المجتمعية والاعلام في مواجهة الفكر المتطرف)

يعد الاعلام والتوعية من اهم الادوات التي تسهم في الحد من انتشار التطرف الفكري في المجتمعات التي تعتمد على الجهود التي تبذلها مؤسسات المجتمع المدني من خلال تنظيم حملات تثقيفيه تهدف الى تعريف الناس بمخاطر التطرف الفكري واهميه التعايش السلمي بين افراد المجتمع وتسهم المدارس والمساجد والجامعات في تعزيز دور التوعية حيث تقدم برامج تعليميه ودينيه تسعى الى ترسيخ القيم المشتركة ونشر ثقافه الحوار والتفاهم اضافه الى ذلك فان ورش العمل والندوات التي يتم تنظيمها تلعب دورا مهما في نشر الوعي المجتمعي ضد افكار الكراهية. (١٩)

اما الاعلام فهو وسيله قوية في التصدي للفكر المتطرف حيث يمكن عبر الاعلام نشر برامج توعويه وافلام وثائقية تسلط الضوء على اضرار التطرف الفكري كما ان الاعلام يمكن ان يكون وسيله فعاله لفتح قنوات الحوار بين افراد المجتمع مما يسهم في تعزيز القيم الإيجابية ونبذ التعصب. (٢٠)

بالإضافة الى ان وسائل التواصل الاجتماعي ايضا تسهم بشكل كبير في نشر التوعية ضد التطرف حيث يمكن استخدامها من خلال إطلاق حملات توعويه موجهه للشباب خاصه انهم أكثر فئة مستهدفه من الفكر المتطرف اضافه الى ذلك يمكن لهذه الوسائل ان تكون منبرا لتبادل الآراء البناءة ونشر رسائل تدعو للتسامح والعيش المشترك. (٢١).

رغم ذلك تواجه التوعية المجتمعية والاعلام تحديات كبيره مثل انتشار المعلومات المغلوطة على الانترنت لذلك من الضروري تعزيز التعاون بين الحكومات والمؤسسات الإعلامية لضمان نشر محتوى معتدل وموجه لخدمه الاستقرار المجتمعي. (٢٢)

لذلك نجد ان التوعية المجتمعية والاعلام يعدان عنصرين اساسيين في مكافحة التطرف الفكري حيث يسهمان في بناء وعي جمعي قادر على مواجهه التحديات وتعزيز قيم التسامح والاستقرار.

المحور الثالث (تمكين المرأة كوسيلة للحد من العنف)

يعتبر تمكين المرأة عنصراً رئيسياً في الحد من العنف الذي تتعرض له بجميع أشكاله، إذ يسهم في تعزيز مكانتها داخل الأسرة والمجتمع، ويدعم قدرتها على مواجهة التحديات المختلفة. وان التمكين يشمل جوانب متعددة، منها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ويهدف إلى توفير بيئة تُتيح للمرأة ممارسة حقوقها بحرية واستقلالية. كما يساعد التمكين على تقليص الفجوات بين الجنسين، مما يقلل من فرص تعرضها للعنف والتمييز. من خلال ذلك يمكن تقسيم المحور الى مطلبين:

المطلب الاول: التمكين الاقتصادي والاجتماعي ودوره في حماية المرأة

أولاً: التمكين الاقتصادي وتأثيره على حماية المرأة: تعتبر الاستقلالية المادية عنصراً مهماً في حماية المرأة من العنف، حيث تُساعدها على تقليل اعتمادها المالي على الآخرين، مما يُضعف قدرتهم على ممارسة السيطرة عليها. عندما تُصبح المرأة قادرة على توفير دخلها الخاص، تستطيع اتخاذ قراراتها بثقة أكبر، مما يعزز شعورها بالأمان والاستقلال. هذا الاستقلال المالي يقلل من فرص تعرضها للإساءة، سواء داخل الأسرة أو في المجتمع. (٢٣)

وان توفير فرص العمل للمرأة يُعد أحد الوسائل الأساسية لتحقيق التمكين الاقتصادي. من خلال العمل، تحصل المرأة على فرصة لتحسين وضعها المعيشي، مما ينعكس إيجابياً على دورها في الأسرة. ونجد ان المشاريع الصغيرة تُعتبر حلاً فعالاً للنساء اللواتي يواجهن صعوبات في الدخول إلى سوق العمل التقليدي، حيث تُتيح لهن إمكانية العمل من المنزل أو في بيئات مناسبة لظروفهن الاجتماعية. (٢٤) إضافة إلى ذلك، تلعب المبادرات التي تقدمها الحكومات ومنظمات المجتمع المدني دوراً بارزاً في تعزيز التمكين الاقتصادي. هذه المبادرات تشمل تقديم القروض الصغيرة والتدريب المهني، مما يُمكن المرأة من تطوير مهاراتها وبدء مشروعات تدر عليها دخلاً مستقلاً. التمكين الاقتصادي يسهم أيضاً في رفع وعي المرأة بحقوقها، مما يجعلها أقل عرضة للرضوخ للعنف أو الاستغلال. (٢٥)

ثانياً: التمكين الاجتماعي ودوره في تحسين مكانة المرأة: يركز التمكين الاجتماعي على تعزيز مكانة المرأة في الأسرة والمجتمع من خلال دعم مشاركتها في الحياة العامة، سواء عبر الأنشطة الاجتماعية أو السياسية. إذ ان تعزيز دور المرأة اجتماعياً يبدأ من نشر ثقافة المساواة داخل الأسرة، حيث يجب أن يُنظر إليها كشريك أساسي وليس كفرد تابع. وان المرأة عندما تتشأ في بيئة تُعزز احترام حقوقها، تُصبح أكثر قوة وثقة لمواجهة أي شكل من أشكال العنف. (٢٦)

وتعد المبادرات الاجتماعية التي تهدف إلى تغيير الصورة النمطية عن المرأة أحد أبرز أدوات التمكين الاجتماعي. وان حملات التوعية المجتمعية التي تُبرز أهمية دور المرأة في بناء المجتمع تُسهم في تغيير المفاهيم التقليدية التي تُقيد دورها. على سبيل المثال، ورش العمل التي تُناقش أهمية المساواة بين الجنسين تُساعد على تحسين صورة المرأة وتعزيز احترام حقوقها. (٢٧)

كذلك التعليم يُعد جزءاً مهماً من التمكين الاجتماعي، حيث يرفع من مستوى وعي المرأة بحقوقها وواجباتها داخل المجتمع. التعليم لا يُعزز فقط من مكانة المرأة، بل يُمكنها أيضاً من التفاعل الإيجابي مع محيطها. وعندما تُصبح المرأة متعلمة وواعية بدورها، تُصبح قادرة على مواجهة التحديات المختلفة، سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية. (٢٨)

لذلك نجد ان التمكين الاجتماعي يُتيح للمرأة الانخراط في الأنشطة المجتمعية، مما يُعزز شعورها بالانتماء ويوفر لها شبكة من الدعم الاجتماعي. هذا الدعم يُسهم في حمايتها من العزلة التي قد تزيد من فرص تعرضها للعنف. المشاركة الاجتماعية تُظهر دور المرأة كعنصر فعال في بناء المجتمع، مما يزيد من احترامها وتقليل احتمالات استهدافها بالعنف.

المطلب الثاني (تعزيز القانون وحماية المرأة من العنف)

يعتبر التمكين القانوني للمرأة من العوامل الأساسية في حماية حقوقها وضمان مساواتها في المجتمع. من خلال وضع قوانين تشريعية تحمي حقوق المرأة وتمنع تعرضها للعنف بجميع أشكاله، يتمكن المجتمع من توفير بيئة آمنة ومستقرة لها. وان التمكين القانوني ليس فقط من خلال التشريعات القانونية، بل يمتد إلى تطبيق هذه القوانين بشكل فعال على أرض الواقع. ومع ذلك، فإن التحديات التي تواجه تنفيذ هذه القوانين قد تعيق تحقيق أهداف الحماية التامة للمرأة. (٢٩) لذلك، تتطلب عملية التمكين القانوني جهوداً متكاملة على مستويات متعددة، بدءاً من التشريع وصولاً إلى التطبيق الفعلي للقوانين.

ويمكن الإشارة الى جانبين مهمين:

أولاً: التشريعات القانونية وأهميتها في حماية المرأة: تعتبر أحد الجوانب الأساسية للتمكين القانوني هو وضع التشريعات التي تضمن حقوق المرأة وتحميها من العنف. إن وجود قوانين واضحة وصارمة ضد العنف الأسري، والتحرش الجنسي، والعنف الزوجي، والعنف الاقتصادي، تُعد من الركائز الأساسية التي تساهم في الحد من العنف ضد المرأة. هذه القوانين تضمن حقوق المرأة في العمل، والتعليم، والصحة، وتمنع أي شكل من أشكال التمييز الذي قد تتعرض له. (٣٠)

لكن الأمر لا يقتصر فقط على وجود هذه التشريعات، بل يتعلق أيضاً بتنوعها وشمولها. فالتشريعات يجب أن تغطي كافة أشكال العنف التي قد تتعرض لها المرأة في جميع جوانب الحياة اليومية. على سبيل المثال، قوانين الحماية من التحرش الجنسي في أماكن العمل، قوانين منع زواج الأطفال، وقوانين الحماية من العنف الأسري، وغيرها من القوانين التي يجب أن تكون متوافقة مع الاتفاقيات الدولية التي تحمي حقوق المرأة. ومن أبرز الأمثلة في هذا الصدد، اتفاقية "القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة" (CEDAW) التي وضعتها الأمم المتحدة، والتي تلزم الدول الأطراف بإصدار قوانين تكفل حماية حقوق النساء (٣١)

ومن جانب آخر، فإن التشريعات القانونية لا تقتصر على العقوبات، بل تشمل أيضاً إنشاء آليات لحماية المرأة، مثل إنشاء مراكز دعم ضحايا العنف، وتوفير المساعدة القانونية للنساء المتضررات. هذه الآليات تسهم بشكل فعال في تحفيز المرأة على التبليغ عن العنف ضدها، مما يُمكنها من الحصول على حماية قانونية. (٣٣)

ثانياً: تطبيق القوانين والتحديات التي تواجه تنفيذها: على الرغم من الأهمية للتشريعات القانونية، فإن التحدي الأكبر يكمن في تطبيق هذه القوانين بشكل فعال. فوجود قوانين لحماية المرأة أمر مهم، ولكن تطبيقها هو الذي يحدد مدى فعاليتها في حماية حقوق المرأة من العنف. حيث نجد في العديد من الدول، تُواجه القوانين المتعلقة بحماية المرأة من العنف تحديات كبيرة في التنفيذ بسبب العوامل الثقافية والاجتماعية التي قد تقيد قدرة النساء على التوجه إلى القضاء أو المطالبة بحقوقهن.

ونجد ان أحد العوائق الرئيسية هو غياب الوعي القانوني بين النساء حول حقوقهن القانونية وكيفية الاستفادة من القوانين المشرعة لحمايتهن. فالعديد من النساء قد لا يكنّ على دراية بوجود هذه القوانين أو قد يشعرن بالخوف أو العار من اللجوء إلى النظام القضائي بسبب الضغوط الاجتماعية أو العائلية. (٣٤)

كذلك، هناك التحديات التي تتعلق بالمواقف الاجتماعية والثقافية التي قد تفرغ القوانين من مضمونها. ففي بعض المجتمعات، قد يكون هناك تجاهل من قبل السلطات المحلية لتطبيق هذه القوانين، أو قد يتم التراخي في محاكمة الجناة بسبب الضغوط الاجتماعية أو التقاليد التي تفضل التسوية العائلية على الإجراءات القانونية.

على سبيل المثال، في بعض المناطق التي تكون فيها العادات القبلية أو الدينية سائدة، قد يتعرض القضاء للضغط من العائلات أو المجتمعات لقبول التنازلات عن القضايا التي تتعلق بالعنف ضد المرأة. كما أن هناك مسألة ثقة المرأة في النظام القضائي، حيث تفضّل العديد من النساء التزام الصمت خوفاً من الانتقام أو بسبب القلق من عدم تحقيق العدالة. (٣٥)

من خلال ذلك، يمكن أن تكون هناك حاجة إلى إصلاحات تشريعية وإدارية في بعض الدول، مثل تعزيز التدريب للقضاة والشرطة على كيفية التعامل مع قضايا العنف ضد المرأة، وتوفير دعم اجتماعي وقانوني للنساء الضحايا. إضافة إلى ذلك، يجب أن تكون هناك حملات توعية لتعريف النساء بحقوقهن وكيفية الحصول على المساعدة القانونية، وتعزيز الثقة في النظام القضائي. (٣٦)

لذلك فإن التمكين القانوني للمرأة يُعد أحد الأدوات الأساسية لحمايتها من العنف، وذلك من خلال ضمان وجود تشريعات قانونية تحمي حقوقها وتمنع تعرضها لأي شكل من أشكال العنف. ولكن، يبقى التحدي الأكبر في تنفيذ هذه القوانين وتحقيق العدالة للنساء. لتحقيق ذلك، يجب أن تتضافر جهود الحكومات، المؤسسات القضائية، والمنظمات غير الحكومية لضمان أن القوانين لا تبقى حبراً على ورق، بل تتحقق على أرض الواقع من خلال تطبيق فعال ودائم.

الخاتمة:

إن السياسات الاجتماعية تمثل حجر الزاوية في مكافحة التطرف الفكري والعنف ضد المرأة، لما لها من تأثير مباشر على تعزيز قيم المساواة والعدالة الاجتماعية في المجتمع. فعندما تُعتمد سياسات شاملة تراعي احتياجات الفئات الأكثر تعرضًا للعنف والتطرف، مثل النساء والشباب، فإن ذلك يؤدي إلى تقليص فرص انتشار الأفكار المتطرفة وتحقيق استقرار مجتمعي. تلعب السياسات التعليمية دورًا محوريًا في هذا السياق من خلال نشر قيم التسامح واحترام الآخر، بينما تساهم السياسات الاقتصادية والاجتماعية في تمكين النساء من مواجهة الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة، مما يقلل من تعرضهن للضغوط التي قد تدفعهن نحو العنف أو التطرف.

ومن خلال التركيز على تطوير التشريعات الرادعة وتحقيق العدالة القانونية، يمكن للدولة أن تضمن الحماية الفعالة للنساء من أشكال العنف المختلفة، مع توفير بيئة تشجع على الإبلاغ عن الجرائم ومكافحتها. في الوقت نفسه، من الضروري تكامل جهود المجتمع المدني والمؤسسات الإعلامية لتغيير التصورات الخاطئة وتعزيز الوعي المجتمعي حول حقوق المرأة وأهمية مساهمتها في بناء المجتمع.

وفي الختام، إن مكافحة التطرف الفكري والعنف ضد المرأة لا تتم عبر الحلول الفردية أو المؤقتة، بل من خلال استراتيجيات طويلة الأمد تتضمن إصلاحات اجتماعية شاملة ومتكاملة. يجب أن يكون الهدف هو خلق مجتمع أكثر تسامحًا وعدالة، يتم فيه احترام حقوق الجميع، مع ضمان تعزيز مكانة المرأة في جميع المجالات، وبالتالي بناء مجتمعات تسعى إلى الاستقرار والتنمية المستدامة.

الهوامش

- (١) سامي نجم، التطرف الفكري، الاصول الفكرية لجماعات التطرف المعاصرة، دار الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٢٣، ص ١٣٣.
- (٢) فاطمة السالم، مواقع التواصل الاجتماعي والتطرف الفكري، دراسة على عينه من طلبة جامعة الكويت، المجلة المصرية لمجلة بحوث الاعلام، العدد ٦٩، ٢٠٢٣، ص ٦١٣.
- (٣) سهيلة بنات، العنف ضد المرأة، اسبابه واثارة وكيفية علاجه، دار المعتز للنشر والتوزيع، ط١، الاردن، ٢٠٠٨، ص ٣٨.
- (٤) عبير نجم عبدالله الخالدي، العنف ضد المرأة وفق منضور دولي، مركز دراسات المرأة، جامعه بغداد، المجلد ١٦، العدد ٤، ص ١١٥٦.
- (٥) حسنين محمد بوادي، حقوق المرأة بين الاعتدال والتطرف، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ٢٠٠٨، ص ١٥.
- (٦) سهيلة محمود بنات، العنف ضد المرأة: اسبابه واثاره وطريقة علاجه، دار المنهل للطباعة والنشر، عمان، ٢٠٠٨، ص ٢٩.

- (٧) وحيد الدين خان، المرأة بين الشريعة الاسلامية والحضارة الغربية. ترجمة سيد احمد العدوي، دار الصحوة للنشر، القاهرة. ١٩٩٤، ص ١٧٦.
- (٨) بشرى نواف سلطي، التمكين والذمة المالية المستقلة للمرأة العاملة وعلاقتها بالعنف الاسري، دار الخليج للنشر والتوزيع، ٢٠٢٠، ص ٧٨.
- (٩) علي عوده عبد الجليل، حقوق المرأة ومكانتها بين الشريعة والقانون، دار المرتضى، بغداد، ٢٠١٣، ص ١٧٩.
- (١٠) شيلان سلام محمد، المعالجة الجنائية للعنف ضد المرأة في نطاق الاسرة دراسة تحليلية مقارنة، المركز العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٨، ص ٣٧.
- (١١) يوسف امير فرج، الاحكام المعاصرة في التمييز والعنف ضد المرأة، مركز الاسكندرية للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٨٢.
- (١٢) ابراهيم جابر السيد، العنف الاسري واسبابه، دار التعليم الجامعي، القاهرة، ٢٠١٦، ص ٩٧.
- (١٣) خالد محمد الراوي، الجودة الشاملة في التعليم، مجموعة النيل العربية للطباعة والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ١٨٨.
- (١٤) حازم العقيدى، كيفية صناعة التطرف: التنشئة السياسية ودورها، المنهل للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٦، ص ٤٥.
- (١٥) المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج، توعية الطلبة بقيم التسامح وقبول الاخر دليل مرجعي، ٢٠٢٣، ص ١٠٥.
- (١٦) المركز العربي للبحوث العربية لدول الخليج، مهنة التعليم، العدد الاول، المجلد السادس، ٢٠٢٣، ص ٦٦.
- (١٧) حبيب الرحمن رضايور، مناهج ابن سلام الهروي في مروياته لمكافحة الفقر في كتاب الاموال وبيان اهمية تطبيقها في افغانستان، شركة ناشيا اكسباندنغ للنشر والتوزيع، اندونيسيا، ٢٠٢٣، ص ٧٦.
- (١٨) كلود جيبال، ترجمة عبدالمجيد المهيلمي، اسلامستان وجوة التطرف، مركز الخدمات الصحفية للنشر والتوزيع، ٢٠١٧، ص ٤٣.
- (١٩) محمد علي عاشور، المدرسة المجتمعية، المنهل للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٢، ص ١٤٠.
- (٢٠) هويدا مصطفى، الاعلام ومواجهة الارهاب دليل الممارسة المهنية، العربية للنشر والتوزيع، ٢٠٢٠، ص ٢٥٩.
- (٢١) نرمين علاء الدين، ادارة استراتيجيات تواصل المنظمات عبر وسائل التواصل الاجتماعي، العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٢٠، ص ٢٢.
- (٢٢) هويدا مصطفى، مصدر سابق ذكره، ص ١١٨.
- (٢٣) حنان عطا شملاوي، واقع التمكين الاقتصادي للمرأة في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الادارية، ٢٠٢٠، ص ٣٣.
- (٢٤) احمد بدر، المرأة في مواجهة تحديات العمل، العربية للنشر والتوزيع، ٢٠٢٤، القاهرة، ص ١٣٩.
- (٢٥) بشرى نواف سلطي، التمكين والذمة المالية المستقلة للمرأة وعلاقتها في العنف الاسري، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٢٠، ص ١٩.
- (٢٦) زيزه الحبسي، التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة في عمان، دار المنهل للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠٢٠، ص ٥٨.
- (٢٧) بشرى نواف سلطي، مصدر سابق ذكره، ص ٤٤.
- (٢٨) عزيزه الحبسي، مصدر سابق ذكره، ص ١٧.



- (٢٩) جامعة الدول العربية: المنظمة العربية للتنمية الادارية، التمكين الاقتصادي للمرأة في بعض الدول العربية: أثر الاطر القانونية في الجزائر ومصر وليبيا والمغرب وتونس، ٢٠١٨، ص ١١.
- (٣٠) حمزة الجبالي، المرأة العاملة، دار العلم للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٦، ص ٣١٠.
- (٣١) القاضي سوار محمود الرشدان، حقوق المرأة بموجب القانون الدولي الانساني دراسة تحليلية، دار اليازوردي للطباعة والنشر، عمان، ٢٠٢٤، ص ٩٧.
- (٣٢) محمد بن احمد رفيق، العنف ضد المرأة: اسبابه وعلاجه، دار الكتب العلمية، القاهرة، ٢٠٢١، ص ٢١.
- (٣٣) مريفان مصطفى رشيد، جريمة العنف المعنوي ضد المرأة، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، ٢٠١٦، ص ٢١٧.
- (٣٤) غسان عبد الخالق، المرأة التجليات وافاق المستقبل، اوراق مؤتمر فيلادلفيا الدولي التاسع عشر، جامعة فيلادلفيا، كلية الاداب، ٢٠١٦، ص ١٩٠.
- (٣٥) نيرمين حسن السطالي، سيكولوجية العنف واثرة على التنشئة الاجتماعية للأبناء، دار الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة، ص ١١٧.
- (٣٦) عالية احمد ضيف الله، العنف ضد المرأة بين الفقه والمواثيق الدولية، دار المأمون للطباعة والنشر، ٢٠١٠، ص ٢٨.

المصادر

- (١) سامي نجم، التطرف الفكري، الاصول الفكرية لجماعات التطرف المعاصرة، دار الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٢٣، ص ١٣٣.
- (٢) فاطمة السالم، مواقع التواصل الاجتماعي والتطرف الفكري، دراسة على عينه من طلبه جامعة الكويت، المجلة المصرية لمجلة بحوث الاعلام، العدد ٦٩، ٢٠٢٣، ص ٦١٣.
- (٣) سهيلة بنات، العنف ضد المرأة، اسبابه واثارة وكيفية علاجه، دار المعتز للنشر والتوزيع، ط ١، الاردن، ٢٠٠٨، ص ٣٨.
- (٤) عبير نجم عبدالله الخالدي، العنف ضد المرأة وفق منظور دولي، مركز دراسات المرأة، جامعه بغداد، المجلد ١٦، العدد ٤، ص ١١٥٦.
- (٥) حسنين محمد بوادي، حقوق المرأة بين الاعتدال والتطرف، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ٢٠٠٨، ص ١٥.
- (٦) سهيلة محمود بنات، العنف ضد المرأة: اسبابه واثاره وطريقة علاجه، دار المنهل للطباعة والنشر، عمان، ٢٠٠٨، ص ٢٩.
- (٧) وحيد الدين خان، المرأة بين الشريعة الاسلامية والحضارة الغربية. ترجمة سيد احمد العدوي، دار الصحوة للنشر، القاهرة. ١٩٩٤، ص ١٧٦.

- ٨) بشرى نواف سلطي، التمكين والذمة المالية المستقلة للمرأة العاملة وعلاقتها بالعنف الاسري، دار الخليج للنشر والتوزيع، ٢٠٢٠، ص ٧٨.
- ٩) علي عوده عبد الجليل، حقوق المرأة ومكانتها بين الشريعة والقانون، دار المرتضى، بغداد، ٢٠١٣، ص ١٧٩.
- ١٠) شيلان سلام محمد، المعالجة الجنائية للعنف ضد المرأة في نطاق الاسرة دراسة تحليلية مقارنة، المركز العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٨، ص ٣٧.
- ١١) يوسف امير فرج، الاحكام المعاصرة في التمييز والعنف ضد المرأة، مركز الاسكندرية للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٨٢.
- ١٢) ابراهيم جابر السيد، العنف الاسري واسبابه، دار التعليم الجامعي، القاهرة، ٢٠١٦، ص ٩٧.
- ١٣) خالد محمد الراوي، الجودة الشاملة في التعليم، مجموعة النيل العربية للطباعة والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ١٨٨.
- ١٤) حازم العقيدى، كيفية صناعة التطرف: التنشئة السياسية ودورها، المنهل للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٦، ص ٤٥.
- ١٥) المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج، توعية الطلبة بقيم التسامح وقبول الاخر دليل مرجعي، ٢٠٢٣، ص ١٠٥.
- ١٦) المركز العربي للبحوث العربية لدول الخليج، مهنة التعليم، العدد الاول، المجلد السادس، ٢٠٢٣، ص ٦٦.
- ١٧) حبيب الرحمن رضايور، مناهج ابن سلام الهروي في مروياته لمكافحة الفقر في كتاب الاموال وبيان اهمية تطبيقها في افغانستان، شركة ناشيا اكسباندنغ للنشر والتوزيع، اندونيسيا، ٢٠٢٣، ص ٧٦.
- ١٨) كلود جيبال، ترجمة عبدالمجيد المهيلمي، اسلامستان وجوة التطرف، مركز الخدمات الصحفية للنشر والتوزيع، ٢٠١٧، ص ٤٣.
- ١٩) محمد علي عاشور، المدرسة المجتمعية، المنهل للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٢، ص ١٤٠.
- ٢٠) هويدا مصطفى، الاعلام ومواجهة الارهاب دليل الممارسة المهنية، العربية للنشر والتوزيع، ٢٠٢٠، ص ٢٥٩.
- ٢١) نرمين علاء الدين، ادارة استراتيجيات تواصل المنظمات عبر وسائل التواصل الاجتماعي، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٢٠، ص ٢٢.
- ٢٢) هويدا مصطفى، مصدر سابق ذكره، ص ١١٨.



- ٢٣) حنان عطا شملاوي، واقع التمكين الاقتصادي للمرأة في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٢٠، ص ٣٣.
- ٢٤) احمد بدر، المرأة في مواجهة تحديات العمل، العربية للنشر والتوزيع، ٢٠٢٤، القاهرة، ص ١٣٩.
- ٢٥) بشرى نواف سلطي، التمكين والذمة المالية المستقلة للمرأة وعلاقتها في العنف الاسري، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٢٠، ص ١٩.
- ٢٦) عزيزه الحبسي، التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة في عمان، دار المنهل للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠٢٠، ص ٥٨.
- ٢٧) بشرى نواف سلطي، مصدر سابق ذكره، ص ٤٤.
- ٢٨) عزيزه الحبسي، مصدر سابق ذكره، ص ١٧.
- ٢٩) جامعة الدول العربية: المنظمة العربية للتنمية الادارية، التمكين الاقتصادي للمرأة في بعض الدول العربية: أثر الاطر القانونية في الجزائر ومصر وليبيا والمغرب وتونس، ٢٠١٨، ص ١١.
- ٣٠) حمزة الجبالي، المرأة العاملة، دار العلم للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٦، ص ٣١٠.
- ٣١) القاضي سوار محمود الرشدان، حقوق المرأة بموجب القانون الدولي الانساني دراسة تحليلية، دار اليازوردي للطباعة والنشر، عمان، ٢٠٢٤، ص ٩٧.
- ٣٢) محمد بن احمد رفيق، العنف ضد المرأة: اسبابه وعلاجه، دار الكتب العلمية، القاهرة، ٢٠٢١، ص ٢١.
- ٣٣) مريفان مصطفى رشيد، جريمة العنف المعنوي ضد المرأة، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، ٢٠١٦، ص ٢١٧.
- ٣٤) غسان عبد الخالق، المرأة التجليات وافاق المستقبل، اوراق مؤتمر فيلادلفيا الدولي التاسع عشر، جامعة فيلادلفيا، كلية الآداب، ٢٠١٦، ص ١٩٠.
- ٣٥) نيرمين حسن السطالي، سيكولوجية العنف واثرة على التنشئة الاجتماعية للأبناء، دار الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة، ص ١١٧.
- ٣٦) عالية احمد ضيف الله، العنف ضد المرأة بين الفقه والمواثيق الدولية، دار المأمون للطباعة والنشر، ٢٠١٠، ص ٢٨.